

الوطني» يعقد جلسته الأولى من دور انعقاده الرابع 21 نوفمبر»



أبوظبي: «الخليج»

يعقد المجلس الوطني الاتحادي، جلسته الأولى من دور انعقاده العادي الرابع، للفصل التشريعي السابع عشر، يوم الإثنين 21 نوفمبر، في «قاعة زايد» بمقر المجلس بأبوظبي، برئاسة صقر غباش، رئيس المجلس. وبحسب جدول أعمال الجلسة، يؤدي خالد الخرجي، اليمين الدستورية، عضواً في المجلس، خلفاً للعضو علي جاسم آل علي، رحمه الله، بناء على نص المادة (19) من اللائحة الداخلية التي تنصّ على «إذ خلا محل أحد أعضاء المجلس قبل نهاية مدة لأي سبب من الأسباب، أعلن رئيس المجلس ذلك. وعليه أن يبلغ خلال سبعة أيام على الأكثر حاكم الإمارة التي خلا أحد مقاعدها، لاختيار عضو آخر، خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان هذا الخلو، ما لم يقع الخلو خلال تسعين يوماً سابقة على نهاية مدة المجلس. ويكمل العضو الجديد مدة عضوية سلفه».

كما يجري خلال الجلسة انتخاب المراقبين، وتشكيل لجان المجلس وهي: الشؤون الدستورية والتشريعية والطعون. وشؤون الدفاع والداخلية والخارجية. والشؤون المالية والاقتصادية والصناعية. وشؤون التقنية والطاقة والثروة المعدنية. وشؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام. والشؤون الصحية والبيئية. والشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية. والشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة. والشكاوى.

ووفق جدول أعمال الجلسة، يحاط المجلس علماً بمشروعات القوانين الواردة من الحكومة وهي: قانون اتحادي بشأن تنظيم الهيئة العامة للرياضة، وقانون اتحادي بشأن الرياضة اللذين أحالهما قرار من رئيس المجلس إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام. كما يحاط علماً بمشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2015 في شأن المنشآت الصحية الخاصة. وقانون اتحادي بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2002 في مزاولة مهنة الطب البيطري. وقانون اتحادي بمزاولة بعض المهن الصحية، التي أحالها قرار من رئيس المجلس إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئية.

إضافة إلى مشروع قانون اتحادي في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2023 الذي أحيل بقرار من معالي رئيس المجلس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.

ويطلع المجلس على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة، ويحاط علماً بالرسائل الصادرة من المجلس إلى الحكومة، والرسائل الواردة من الحكومة، بشأن رد مجلس الوزراء على طلب المجلس، مناقشة عدد من الموضوعات العامة، وعلى توصياته بشأن الموضوعات العامة التي ناقشها

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.